

## المشكلة الاقتصادية

### تمهيد

كما سبق و أن أشرنا سابقا، أن علم الاقتصاد ينتمي إلى العلوم الاجتماعية و يهتم بدراسة جانب معين من مختلف جوانب السلوك الإنساني ألا **و هو السلوك الاقتصادي للأفراد و الجماعات .** و أنه لكل علم له موضوع أو مجال دراسة ، و أن علم الاقتصاد يختص أو يهتم بدراسة المشكلة **الاقتصادية.** و أن جوهر المشكلة الاقتصادية في الأساس هي ندرة الموارد الاقتصادية<sup>32</sup>، و لو لا ندرة الموارد لما نشأت المشكلة الاقتصادية و لو لا المشكلة الاقتصادية لما دعت الحاجة إلى دراسة علم الاقتصاد. و أنه من الحقائق التي تواجه **كافة المجتمعات الإنسانية**، بغض النظر عن مرحلة التطور الاقتصادي التي وصلت إليه و نوعية النظم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المطبقة فيها، ذلك الصراع **المتصل بين الانسان و الطبيعة** وصولا إلى حل ما اصطلح على " بالمشكلة الاقتصادية"<sup>33</sup>.

### 1) تعريف المشكلة الاقتصادية:

يغلب على معظم الباحثين في شؤون الاقتصاد تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: " نتيجة **تعدد الحاجات الإنسانية و تزايدها بصورة مستمرة** في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية، فيجعلون من **ندرة الموارد و تعدد الحاجات** أساس المشكلة الاقتصادية ، **و يجعلون من المشكلة الاقتصادية حجر أساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد ذاته**، إذ إنه يحاول استخدام النظريات و القواعد الاقتصادية في دراسة المشكلة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات ، عبر استخدام **الموارد الاقتصادية المتوفرة بشكل فعال**".

<sup>32</sup> عبد الغفور ابراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>33</sup> عادل أحمد حشيش و سوزي عادلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 39

## 2) عناصر المشكلة الاقتصادية:

لو أردنا دراسة المشكلة الاقتصادية، فإنه يتعين علينا أن نتناول كلا من عنصريها المتمثلة في: الحاجات و الموارد.

### 1.2) الحاجات الانسانية:

يتميز الإنسان بأن له حاجات متعددة تتمثل في حاجاته إلى الغذاء و المسكن و الملابس و

العلاج و التعليم و الترفيه... الخ. كما هو معلوم يترتب على عدم تلبية الحاجة الإحساس بالألم

أو الحرمان، إن الحاجة إلى الأكل يصاحبها شعور بالجوع و لا ينتهي إلا وسيلة تذهب عنه هذا

الألم و هو تناول طعام.

الفرق بين الحاجة (*le besoin*) و الرغبة (*le desir*): الحاجة تتعلق بمطلب ضروري يتعين اشباعه و

هي محدودة. أما الرغبة ترتبط بكيفية تحقيق هذا الاشباع (و هي غير محدودة و تختلف من فرد

إلى آخر بحسب عوامل عديدة) كمستوى الدخل و الطبقة الاجتماعية...). إن الحاجة ملزمة

وقوية (ليس لدينا خيار للتخلي عنها) في حين أن الرغبة هي اختيارية (نستطيع أن نختار وسيلة

لتلبية احتياجاتنا).

و لهذا نجد أن (*Fr. Perroux*) يعرف " الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها

في مورد من الموارد الاقتصادية". إن الرغبة (*le desir*) و إن كانت لصيقة بالحاجة (*le besoin*) إلا

أنها تختلف عنها ، فالرغبة تترجم بشعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء يختلف

حدته باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة.<sup>34</sup>

1.1.2) أنواع الحاجات: تنقسم الحاجات الاقتصادية إلى عدّة أنواع.

الحاجات الضرورية و الكمالية:

<sup>34</sup> سكينه بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص21.

بعض هذه الحاجات يعتبر **ضروريا** لا غنى للإنسان عنه، و لا يستطيع العيش بدون إشباعه كالحاجة إلى الغذاء و الشراب و الملابس، و المسكن،... (تعتبر حاجات أولية لحفظ وجود الانسان) و البعض الآخر يعد ثانويا أو كماليا يمكن الحياة بدونها، و إن كان يقلل الإحساس بالرضا في معيشتها ( عدم التعلّم أو الجهل).

**الحاجات الفردية** هي الحاجات التي يقتصر نفعها على شخص واحد مثل الغذاء.

**الحاجات الجماعية** هي التي يرجع نفعها لعدد كبير من الأفراد مثل الحاجة إلى الأمن والعدالة.

## 2.1.2 خصائص الحاجات:

### ☞ التعدد و التنوع و التزايد:

إن الأفراد لديهم حاجات متعددة غير متناهية و متنوعة و مختلفة و متجددة، و يرجع سبب تعدد

الحاجات إلى عدّة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

☞ زيادة عدد السكان في المجتمع.

☞ التقدم التكنولوجي (ظهور الانترنت)، ابتكار سلع و خدمات جديدة يؤدي إلى نشأة الحاجة.

☞ ازدهار الحضارة و تقدم المدنية، و ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد.

☞ الدعاية و الإعلام (دور الاعلان في خلق الحاجات).

☞ تأثير الطبقات الاجتماعية.

### ☞ الحاجة مسألة نسبية:

بمعنى أن أهميتها تختلف من شخص لآخر، و من مكان إلى آخر، و من زمن لآخر.

من حيث أنه اختلف من شخص إلى آخر ، لو طلبنا من مجموعة من الأفراد أن يرتّبوا حاجاتهم

حسب أهميتها، لو وجدنا أن ترتيب الحاجات يختلف اختلافا جوهريا من شخص إلى آخر <sup>35</sup>. مثلا

<sup>35</sup> عبد الغفور ابراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

بالنسبة لشخص مدخن، الحاجة إلى توفر السجائر في أي لحظة يعتبر ضروريا جدا. أما الشخص الغير مدخن هذه الحاجة غير موجودة مطلقا.

من حيث أنها تختلف من مكان إلى آخر ، أي تختلف من منطقة إلى أخرى، فمثلا الحاجة إلى اقتناء معطف تكون شديدة في المناطق الباردة عنها في المناطق الحارة.

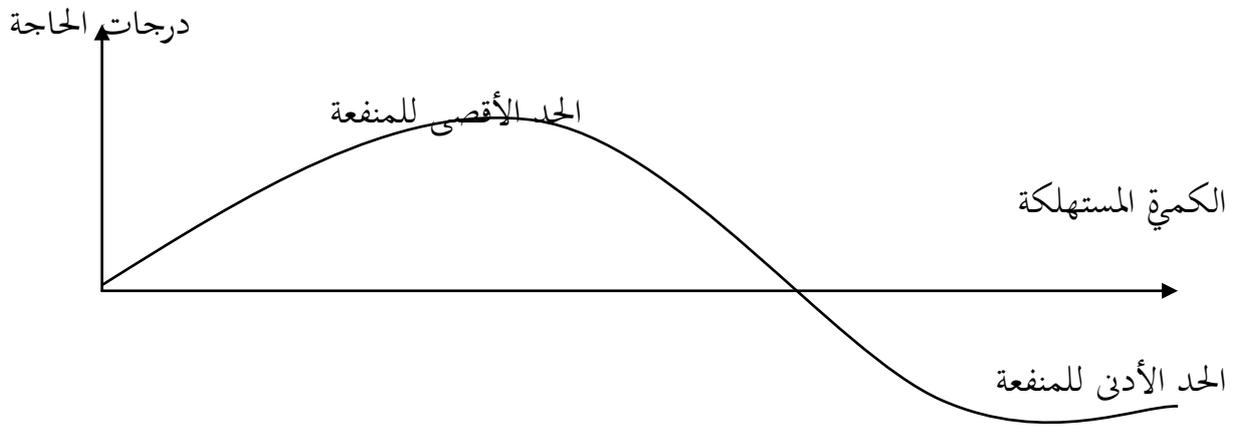
من حيث أنها تختلف من زمن إلى آخر ، تختلف شدة الحاجة باختلاف الفترات الزمنية، كالحاجة إلى التعليم، ففي الماضي أهميته كانت ضئيلة و لكنها في وقتنا المعاصر تعد عظمة الأهمية.

**إشباع الحاجة يؤدي إلى حصول الفرد على ما يسمى "بالمنفعة *utilité*":**

كل ما يشبع حاجة يكون له منفعة، كلما قام الفرد باستهلاك كميات كبيرة من السلع أو الخدمات خلال فترة زمنية محددة، تناقصت المنفعة التي يحصل عليها. و قد استخلص الاقتصاديون ما يسمى

بظاهرة "تناقص المنفعة" و هو **قانون اقتصادي يفسر سلوك الانسان و هو يعمل على اشباع**

**حاجاته.**



المصدر: سكيينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 25

و أنه كلما كانت السلعة أكثر نفعا كلما زادت الحاجة إليها مثلا: باقتراب الامتحانات، فإن أوراق

المراجعة للطالب (أوراق المراجعة=سلعة) نشعر بأنها أكثر منفعة بل لا يمكن الاستغناء عنها ، و

يذهب البعض إلى اقتنائها بمبلغ معين، لكن بعد الامتحان تصبح منفعتها تساوي الصفر.

☞ إن كثير من الحاجات لها طبيعة تكاملية:

بمعنى أنها مرتبطة بعضها ببعض ، بحيث لا يمكن إشباع إحداها دون وجود الأخرى، كالحاجة إلى  
الثلاجة تتطلب الحاجة إلى الكهرباء أو السيارات تحتاج للبنزين.

☞ قابلية بعض الحاجات للإحلال محل بعضها:

و قد تكون ذات طبيعة تنافسية، بحيث أن إشباع أحدهما يمكن أن يغني - و لو جزئيا- عن  
الأخرى، كالحاجة إلى الجريدة أو المجلة، القهوة أو الشاي.

و هكذا نجد أن الحاجات تنمو بشكل متزايد و أن الموارد المتاحة في أي اقتصاد لا تكفي

لإنتاج كل السلع و الخدمات اللازمة لإشباع جميع الحاجات، فيتحتّم علينا القيام بما يلي:

☞ إجراء مفاضلة بين هذه الحاجات لاختيار الأكثر أهمية أو ما يسمى بسلم الحاجات (ما ينطبق  
على الفرد ينطبق على المجتمع).

☞ إن تلبية الحاجات على اختلافها، هو الهدف النهائي أو جوهر النشاط الاقتصادي.

☞ علم الاقتصاد بكل فروعِهِ إنما يسعى إلى تعظيم هذا الإشباع لتحقيق أعلى رفاية ممكنة للأفراد.

## 2.2) الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج)

يجب الإشارة في البداية قد نجد في بعض الكتب مرادفات لهذا المصطلح، فإلى جانب **الموارد**

**الاقتصادية**، يمكن نجد **الموارد الإنتاجية** أو **مصطلح عناصر الإنتاج** أو **مصطلح المدخلات** فهي

تشير لنفس المعنى. تتمثل الموارد الاقتصادية في الموارد الطبيعية و الموارد البشرية و الموارد

المادية(رأس المال)، لماذا نسميها **عناصر الإنتاج** لأنها تستخدم بدورها في إنتاج ما يسمى

ب**المنتجات**، التي قد تكون عبارة منتجات مادية ملموسة تسمى **السلع أو منتجات** غير مادية غير

لملموسة تسمى الخدمات، و التي بدورها تتولى عملية الإشباع الرغبات الإنسانية و لهذا فإن تعريف

المورد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية. **إن**

السلع والخدمات يجب أن تنتج ، و عملية إنتاجها تتطلب تضافر عدد من العناصر تتمثل

في: العمل، رأس مال، الأرض، التنظيم، التكنولوجيا. مما يبرر دفع مقابل أو ثمن للحصول علي هذه السلع و الخدمات ( الطبشور، كخدمة التعليم).

## 1.2.2) خصائص الموارد أو عناصر الإنتاج:

تتوفر في عناصر الإنتاج الخصائص التالية:

### الندرة النسبية:

بخلاف الحاجات فإن عناصر الإنتاج تعتبر محدودة أو نادرة نسبيًا، و من هنا لا بدل من التفرقة بين الندرة في معناها المطلق و النسبي، قد نذكر أن معدن اليورانيوم أو اللؤلؤ نادر و نعني بذلك أنه يوجد بكميات قليلة في العالم، فالندرة هنا تشير إلى القلة و هذا هو المعنى الشائع لكلمة الندرة، أما في لغة

الاقتصاد فالندرة معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية و كمية الموارد

الاقتصادية<sup>36</sup>، أي ندرة الشيء بالنسبة للحاجة إليه ، أو بمعنى وجود الشيء مع عدم كفايته .

فالنفط قد ينتج بكميات كبيرة جدا و مع ذلك يظل سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة

الاقتصادية، لأن الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه<sup>37</sup>.

### تعدد الاستعمال:

تتميز عناصر الإنتاج بتعدد استعمالها، فالأرض مثلا يمكن استخدامها للزراعة أو البناء.

## 2.2.2) وسائل اشباع الحاجات

يمكن اشباع الحاجات بإحدى الوسيلتين: السلع أو الخدمات ، فالسلع أو الخدمات هي مصطلح استخدم من طرف الاقتصاديين للأشياء التي يحتاجها الافراد لإشباع حاجاتهم الإنسانية. فالسلع و

<sup>36</sup> اسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1977، ص18.

<sup>37</sup> عادل أحمد حشيش و سوزي عادل ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الخدمات تتضمن جميع الأشياء المفيدة، و الشيء يكون مفيدا من وجهة نظر الاقتصاديين إذا **حقق** منفعة و مرغوبا من طرف الأفراد<sup>38</sup>.

### 1.2.2.2 أنواع السلع:

هناك عدّة تقسيمات للسلع ينبغي التفريق بينها، فهناك السلع الاقتصادية و السلع الحرّة.

**السلع الاقتصادية:** ينبغي أن تتميز بخصيتين (تحقيق المنفعة و الندرة)،

*Etant donné leur rareté, les biens rares deviennent souvent des biens économiques.*

*Biens économiques qui nécessitent un effort humain ou matériel.*

يقصد بالسلع الاقتصادية هي كل السلع التي تتواجد **بكميات محدودة** بالنسبة للطلب عليها و **تحقق منفعة و قابلة للتحويل** من شخص لآخر. إن السلع الاقتصادية لا بدا من إنتاجها أي **بدل نشاط** فكري أو جسماني للحصول عليها ( بمعنى آخر يتحتم على الإنسان أن يخصص قدر معين من الموارد لإنتاجها) و لا بدا من **دفع مقابل** أو انفاق مال للحصول عليها<sup>39</sup> (سعر أو ثمن) مثل السيارة و الأطعمة و الملابس، و هي **اقتصادية** لأنها تنشأ **سوق خاص** بها، أي بمعنى يوجد طلب و عرض عن هذه السلعة و سعر يكون أكبر من الصفر.

**السلع الحرّة أو المباحة :**

إنها السلع المتوفرة بكميات **غير محدودة**، حيث تتواجد في الطبيعة بشكل **يفوق الحاجة** إليها. فللهواء على سبيل المثال ليس سلعة اقتصادية بالرغم من أنه يشبع حاجة و هي التنفس، فهو ليس نادر فيعتبر سلعة حرّة، نفس الشيء بالنسبة للشمس و الماء (في ظروف معينة). فلا يقتضي الحصول عليها دفع أي ثمن، فهي السلع التي لا يبذل الإنسان أي جهد أو عناء للحصول علي ها، و لا يخصص أي قدر من عناصر الانتاج في إنتاجها و هي حرّة لأنها لا تتحدد لها أسعار في الأسواق.

<sup>38</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي، و حسن لطيف كاظم الزبيدي مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>39</sup> توفيق سعيد بيضون، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، 1994، ص 20

تنبيه: 

إن الاقتصاد يتجنب دراسة الأشياء الموجودة في الطبيعة على شكلها الحر، يهتم فقط بالأشياء النادرة التي تتطلب التضحية بقدر معين من الموارد لكي يمكن إنتاجها.

## 2.2.2.2) المستويات المختلفة للسلع الاقتصادية:

إن السلع الاقتصادية لا تتدخل بنفس الطريقة في النشاط الاقتصادي. ويمكن ذكر المستويات المختلفة

التالية: *leurs destinations* اي توجّه؟

### السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية:

السلع الاستهلاكية: (موجهة إلى المستهلك النهائي)

هي التي **تشبع رغبات المستهلك بطريقة مباشرة** يضاف إليها الخدمات كخدمة المواصلات و

تنقسم السلع استهلاكية من حيث معدل استخدامها إلى سلع وحيدة الاستعمال (**غير معمرة**) أي

يستخدمها المستهلك مرة واحدة فقط مثل المواد الغذائية و **سلع معمرة** الاستعمال أي يمكن

استخدامها أكثر من مرة مثل الملابس و المنازل و الأثاث و السيارات و ما شابه ذلك<sup>40</sup>.

السلع الإنتاجية أو الاستثمارية: (موجهة للمؤسسات)

لإنتاج سلعة معينة يجب أن تتضافر مجموعة من الوسائل المادية، بعض هذه الوسائل المادية تفتنى

خلال عملية الإنتاج (مثل المواد الأولية، كالأخشاب و الطاقة...). بينما البعض الآخر لا تفتنى

مباشرة تساهم عدّة مرّات في الدورات الإنتاجية و تسمى بالسلع الاستثمارية حيث تفتنى خلال

مدة طويلة من الزمن كالتجهيزات و المباني، و تستخدم في الإنتاج سلع أخرى. كذلك خدمات

التكوين و التوجيه تعد من قبيل الخدمات الإنتاجية لأنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل.

### السلع المتكاملة و السلع البديلة:

<sup>40</sup> محيي محمد مسعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص103

السلع المتكاملة: يمكن التكلم عن سلعتين أنها متكاملتين عندما لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض في تلبية نفس الحاجة، أو بمعنى آخر تعتبر سلعة تكميلية عندما تستهلك مع سلعة أخرى مثل الصبورة و الطباشير أو القهوة و السكر. إذا ارتفع سعر السكر يقل الطلب على القهوة.

السلع البديلة أو المتنافسة:

يمكن التكلم عن سلعتين أنها بديلتين أو متنافستين عندما يمكن فصلهما عن بعضهما البعض في تلبية نفس الحاجة مثل القهوة و الشاي. السلعة البديل هي تلك التي تستعمل مكان الأخرى، يمكن تركيب القطار عوض الحافلة.

[https://www.youtube.com/results?search\\_query=notion+de+besoins+aux+niveau+de+l%27etat](https://www.youtube.com/results?search_query=notion+de+besoins+aux+niveau+de+l%27etat)

## 3.2 المشكلة الاقتصادية و النظم الاقتصادية:

### مفهوم النظام الاقتصادي:

عندما نحاول تعريف النظام الاقتصادي، فإنه ينصرف إلى تحديد خصائص ومميزات الوضع الاقتصادي القائم في بلد معين، و في زمن محدد. و لقد أثار هذا الاصطلاح الكثير من الجدل و انقسم الفكر الاقتصادي إلى مدارس متعددة. فهناك اقتصاديون يرون أن أسلم طريقة للبحث عن طبيعة النظام الاقتصادي هي الدراسة التاريخية المنظمة للمجتمع الانساني<sup>41</sup>. و يرى فريق آخر إلى اعتماد ظاهرة المبادلة في التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة، حيث تتم التفرقة أساسا بين الاقتصاديات المغلقة (و هي اقتصاديات الإشباع الذاتي) و اقتصاديات السوق (و هي اقتصاديات المبادلة). أما الفريق الثالث يرى أن الطريق المثلى بين النظم الاقتصادية، يجب أن تنصب على دراسة طبيعة المشروعات و التنظيمات القائمة بكل نظام<sup>42</sup>. إذن من خصائص الحاجات المتعددة و عناصر الانتاج النادرة نسبيا ينشأ ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية. و هذه المشكلة تواجه الفرد كما تواجه المجتمعات، فالفرد لديه

<sup>41</sup> محمد اسماعيل صبري، تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي و الحاضر، دار المكتب العربي الحديث، مصر، 2011، ص13.

<sup>42</sup> محمد اسماعيل صبري، نفس المرجع، ص 14.

حاجات متعددة و متنوعة باستمرار يضطر أن يؤجل بعضها و يلي بعض الأخر أي يضع "سَلْمًا للتفضيل" نتيجة قلة موارده المالية التي لا تمكنه من تلبية كل حاجاته في نفس الوقت. و ما ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع حيث تتصارع فيه الملايين من الرغبات، ومن ثمّ ينبغي على المجتمع أن يختار الحاجات الضرورية التي يجب اشباعها أولاً ثمّ الحاجات الأقل. إذن الندرة تجبرنا على الاختيار بين البدائل الممكنة و الاختيار يعني التضحية . إن المشكلة الاقتصادية بهذا المفهوم موجودة في كل المجتمعات عبر تطورها التاريخي، فالمشكلة الاقتصادية سواء كانت قديماً أو حديثاً تفرض مجموعة من الاسئلة تتطلب الحل و الإجابة عنها تمثل مواجهة المشكلة الاقتصادية<sup>43</sup>. و هذه الأسئلة هي الآتي:

### ماذا ينتج المجتمع؟

ما هي السلع و الخدمات التي يجب إنتاجها و بأي كمية؟ أو بشكل أدق ما هي السلع و الخدمات التي تعتبر أكثر نفعاً و التي يجب أن تخصص لها الموارد الإنتاجية المتاحة، فالمجتمع ينبغي أن يحدد ما هي الكميات التي ينبغي إنتاجها من كل السلع و الخدمات المتعددة. هل ننتج الفولاذ أم الجبن و العجائن؟

### كيف ننتج؟

أي كيف يتم إنتاج السلع و الخدمات؟ ما هي الأساليب الإنتاجية المثلى التي يتم بها انتاج هذه السلع و الخدمات؟ بأي طريقة يتم الإنتاج، فهناك طرق إنتاجية متعددة مثل: كـ طرق إنتاجية تتطلب يد العاملة كبيرة، فالمجتمع الذي توجد فيه أعداد كبيرة من السكان سيختار هذا النوع من طرق الإنتاج. كـ طرق إنتاجية كثيفة رأس المال. كـ طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا.

<sup>43</sup> علي غزاوي و حازم البني، دراسات في الاقتصاد، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1999، ص 101.

## لمن نتج؟

كيف توزع المنتجات بين مختلف الأفراد في المجتمع؟ من يستفيد من ثمرات النشاط الاقتصادي؟ هل توزيع أو تقسيم المدخل و الثروة يتم بشكل عادل؟ كيف يتم توزيع الناتج الوطني على مختلف الأسر؟ هل يوجد الكثير من الفقراء و بعض الأغنياء؟ هل المجتمع يضمن الحد الأدنى من الاستهلاك للفقراء أو ينبغي عليهم العمل للأكل؟

من خلال هذه التساؤلات، فإن أي مجتمع ينبغي عليه أن يقوم باختيارات و اتخاذ القرارات حول السلع و الخدمات التي يجب إنتاجها و الموارد المستعملة و الأفراد الذين يستفيدون منها.

إن عمل الرجل الاقتصادي يرمي إلى تبيان أو إظهار كيف على مجتمع ما أن يقوم باختياراته بطريقة فعالة. إن الفعالية الاقتصادية تعني الاستعمال بطريقة مثلى للموارد الضرورية.

إن علم الاقتصاد يعني بتناول مختلف الأسئلة الرئيسية التي تم طرحها و بالطبع يتوقع اختلاف الطريقة التي يعالج بها المشكلة الاقتصادية بأركانها و عناصرها في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة . وجد في

القرن العشرين نظامان اقتصاديان مميزان: الأول هو النظام الفردي أو نظام مشروع الحر أو النظام

الرأسمالي و النظام الأخر هو النظام الجماعي أو الملكية العامة أو النظام الاشتراكي.

و يرجع الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية إلى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية.

3) علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي:

إن الرأسمالية نمط من النشاط الاقتصادي يستخدم النقود السوق و كذلك التجارة و العقلانية

الاقتصادية في صراع ضد الندرة<sup>44</sup>.

3-1) خصائص النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على ثلاث دعائم أساسية:

<sup>44</sup> عبد اللطيف ابن شنهو، مرجع سبق ذكره، ص 120.

## الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويرى أن القسم الأعظم من هذه الوسائل يعود لعدد قليل من الرأسماليين ، أي أن النظام الرأسمالي يقوم على ملكية الافراد لوسائل الإنتاج كالأرض و المؤسسات و الآلات و المعدات ...و يعترف القانون بهذه الملكية و يحميها . فصاحب المصنع يمكنه أن يستخدمه في أي نوع من أنواع الإنتاج، كما أن صاحب الأرض يمكنه زرعها بأي نوع من أنواع المزروعات أو عدم استغلالها<sup>45</sup>.

## الحرية الفردية بكل أشكالها:

حرية الإنتاج (يستطيع إنتاج المنتجات التي يراها مربحة) ، حرية التملك (أي يحق تملك لعوامل الإنتاج كالأرض و المعدات الرأسمالية،...) ، حرية العمل ، حرية الشراء ، حرية البيع (يستطيع بيعها لمن يشاء من الاشخاص). إن هذه الحرية يحميها القانون في ظل هذا النظام.

## دافع الربح:

إن دافع الحصول على أكبر دخل ممكن أو أكبر ربح ممكن هو الذي يحكم قرارات الأفراد في كيفية استخدام مواردهم.

## سيادة المستهلك:

إذا زادت رغبة المستهلكين في سلعة ما فإن رغبتهم سوف تترجم إلى الطلب على هذه السلعة و بالتالي إنفاقهم على هذه السلعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أرباح منتجي هذه السلعة فيترتب تحويل عناصر الإنتاج لإنتاج هذه السلعة<sup>46</sup>.

## لتبرير فكرة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، يذكرون أن النشاط الاقتصادي

تحكمه مجموعة من القوانين الطبيعية التي تكفل تسييره على أفضل وجه ممكن ، بمعنى أن هذه القوانين تضمن توافق المصلحة الشخصية للفرد و المصلحة العامة للمجتمع ، فكل فرد و هو

<sup>45</sup> علي غزاوي و حازم البني، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>46</sup> علي غزاوي و حازم البني، مرجع سبق ذكره، ص 107.

يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة إنما يحقق دون أن يدري المصلحة الجماعية . لأن تدخل الدولة قد تعوق القوانين الطبيعية عن أداء دورها . و لهذا أشار آدم سميث إلى وجود ما يسمى باليد خفية توفّق ما بين المصلحة الخاصة للفرد و المصلحة العامة للمجتمع.

اليد الخفية لسميث:

إن أفعال الأفراد في خدمة مصالحهم الشخصية يمكن أن تؤدي دون قصد إلى خلق نظام

اجتماعي شامل نافع و يعمل بكفاءة . لقد أورد سميث المثال التالي لتبيان العواقب الغير مقصودة

لأفعال البشر . فيقول: " عندما اشتري معطفا من الصوف أفعل ذلك لمنفعتي الشخصية، ولا أكاد

أحمل أي اهتمام بالمستوى المعيشي لصاحب المتجر الذي اشتريته منه، و لا بالحائك و لا من ينجز

الصوف و من يهيئها و من يصبغها و من يغزلها و من يصنع الأدوات اللازمة و غيرهم و لا بالراعي .

كما أن أيّا منهم لم يسهم في صناعة المعطف لإرضائي ، فكان همهم الوحيد هو كسب المال

لإطعام عائلتهم . و مع ذلك فإن شرائي للمعطف يحقق لهم المنفعة دون أدنى شك، فكل واحد منهم

يتحصل على جزءا صغيرا مما دفعته بصورة تلقائية . و أن الجهود الذي يبذله كل فرد منهم في صناعة

المعطف يمنحني كساءً أفضل و أرخص مما لو صنعته بنفسي <sup>47</sup> . يجب الإشارة أن لآدم سميث كتاب

آخر تحت عنوان "نظرية المشاعر الأخلاقية طبع عام 1759" يصف سميث حاجة الإنسان لأن

يتحلى بالخلق والإنصاف في تصرفاته، وأن يتجاوز نزواته الأنانية كونه في حاجة لعشرة جماعية . وبهذا

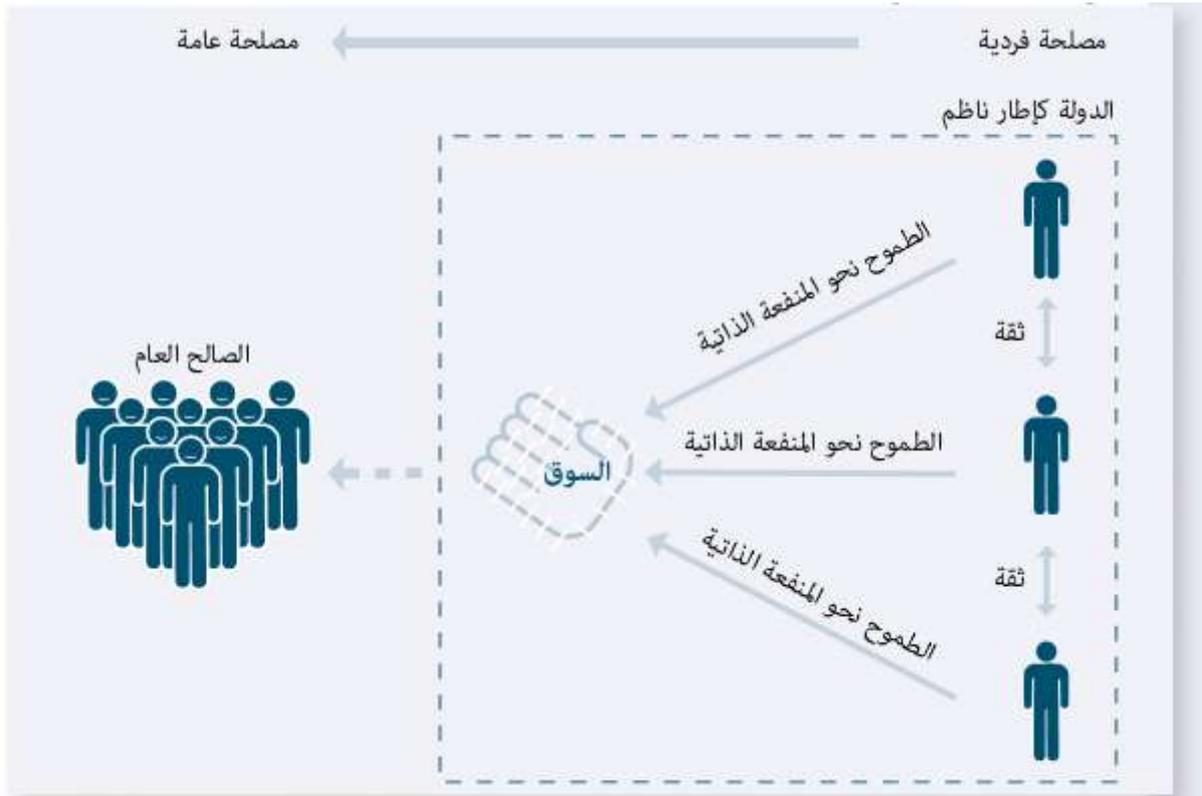
دحض محاولة هؤلاء الذين أرادوا أن يصفوه كشاهد على نمط الإنسان الجشع نحو تعظيم منفعته

الخاصة والمسمى ( *homo oeconomicus* الإنسان الاقتصادي). لم يرَ سميث نفسه كشخص

إقتصادي، بل كفيلسوف في الأخلاق، وأكد على أهمية الإنصاف والثقة والصدق في التعامل

الاقتصادي و الشكل رقم يوضح ذلك . تحقيق الصالح العام من خلال المنفعة الذاتية.

<sup>47</sup> إيمون باتلر، آدم سميث، ترجمة على الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص 92.



المصدر: كتاب قراءة الديمقراطية الاجتماعية 2، سيمون فاوت و آخرون، عمان، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2012، ص 18.

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/09317.pdf>، تاريخ الاطلاع، 2014/09/25.

### 2.3) علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يعتمد النظام الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية على نظام السوق و السعر ، إن رغبات المستهلكين في سلعة معينة تسمى قوى الطلب، و رغبات المنتجين في عرض منتجاتهم تسمى قوى العرض، فمن خلال الأسواق التي تتفاعل فيها قوى العرض و قوى الطلب و تتحدد الأسعار و الكميات.

ماذا نتج؟

فالسعر هو الذي يرشد المنتجين إلى السلع التي ينبغي إنتاجها و الكميات المثلى ، تماشياً مع

الطلب عليها . فحينما يزداد طلب المستهلكين على سلعة أو خدمة، يتجه المنتجين إلى إنتاجها

لتحصيل أكبر ربح ممكن . ارتفاع السعر مؤشر للمنتجين على زيادة الإقبال على السلعة و بالتالي زيادة الحاجة إليها و العكس صحيح.

كيف نتج ؟

كذلك **يوجه السعر المنتجين إلى الطريقة المثلى لعملية الإنتاج** ، فأسعار عناصر الإنتاج هي **المحددة لكميات المستخدمة** من كل عنصر من هذه العناصر. فالمنتج يزيد من استخدام العنصر الأقل سعرا و يتجنب استعمال العنصر ذي السعر المرتفع، و في النهاية ينتج سلعة بأقل تكلفة. و إذا حدث اختلال بين العرض و الطلب لسلعة معينة، فإن تحركات الأسعار قادرة بمفردها على تصحيح هذا الاختلال، فإذا كان العرض أكبر من الطلب فإن السعر ينخفض و العكس صحيح.

لمن نتج؟

تلعب الأسعار أيضا دورا أساسيا في كيفية توزيع الناتج، حيث يقوم بتحديد نسبة مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، و على قدر نسبتته من الإنتاج يكون نصيبه من الناتج . أو بمعنى آخر توزيع الناتج الوطني بين عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية في صورة فوائد لأصحاب عوامل الإنتاج.

التحولات التي مست النظام الرأسمالي:

لقد حدثت تطورات عديدة أدت إلى تغيير شكل النظام الرأسمالي خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين أبرزها<sup>48</sup> .

تعرض الأسواق التي كانت تتميز بالمنافسة الكاملة تدريجيا إلى ظاهرة الاحتكار، فالربح لم يعد مرتبط بالكفاءة وحدها و إنما قد يكون نتيجة التحكم في الأسعار و الكميات المعروضة.

<sup>48</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 57-58.

كـ تكرار ظاهرة الأزمة الاقتصادية الكلية بالنسبة للنشاط الاقتصادي، بمعنى يفتقر هذا النظام المقدرة على التنسيق بين كافة المصالح الخاصة. و يظهر هذا التناقض في تكديس السلع مما يعني خفض نشاط المؤسسات و الاستغناء عن أعداد من العمال، فتنشأ البطالة، مما يؤدي إلى حالة الكساد فالأزمة المتكررة تعرف باسم الدورة الاقتصادية.

كـ اشتداد حدّة المطالب العمالية اتجاه أصحاب رؤوس الاموال، فقد حدث تاريخياً أن الرأسماليين قاموا باستخدام العمال بمعدلات أجور منخفضة للغاية أطلق عليها رجال الاقتصاد (أجور الكفاف). و لكن مع تقدم الاقتصاد الرأسمالي بدأت صيحات التذمر ترتفع تدريجياً من جانب العمال، و كان لكتّاب المدارس الاشتراكية أثر في زيادة وعي الطبقة العاملة.

تنبيه<sup>49</sup>: ٥

بعد الازمة الاقتصادية العنيفة التي أصابت النظام الرأسمالي، أصبح من الضروري ادخال العديد من التغييرات على النظام. بحيث لم يعد يطلق عليه صفة الرأسمالية بل أصبح الكثير من الباحثين يفضلون تسميته " بالنظام الاقتصادي الحر أو اقتصاد السوق.

هذا هو منطلق النظام الرأسمالي الذي يرى أن كل شيء يمكن سير على أحسن وجه، ولكن الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم الرأسمالي عقب الحربين العالميتين الأولى و الثانية و خلال فترة الكساد الكبير عام 1929 أظهرت قصور النظام الرأسمالي عن علاج المشكلة الاقتصادية.

### 3.3 خصائص النظام الاشتراكي:

لقد اندلعت الثورة البلشفية في عام 1917 بقيادة فلاديمير لينين و تأسس الاتحاد السوفيتي، بعدما حُكمت من قبل القيصرية و امتد عمره 73 سنة، حيث تمّ تأسيس نظامهم الاشتراكي بعدما نزعوا

<sup>49</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ملكية الأراضي لملايين من الفلاحين و اعدموا الكثير منهم. كما قدم جوزيف ستالين نموذج الدولة الفولاذية خلال سنوات حكمه (1926-1952)، حقق نظاما اقتصاديا قويا وفر الأساس لنهضة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. و مع ذلك بدأت المشكلات الاقتصادية و السياسية تتفاقم و لعبت عوامل عديدة في انهيار النظام الاشتراكي السوفيتي عام 1991. و في الوقت الذي حقق إنجازات تاريخية بوضع أول انسان على القمر، و صنع أسلحة الدمار الشامل، ظل المواطن السوفياتي يعاني قلة السلع و الخدمات، حيث يقفون في طوابير طويلة للحصول على المواد الغذائية ذات النوعية الرديئة.<sup>50</sup>

يقوم النظام الاشتراكي على أساس:

- 1 - ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، حيث تكون الملكية الفردية في حدود ضيقة. تمتع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، و تمتع سيطرة فئة قليلة من الرأسماليين على الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- 2 - ملكية الدولة لوسائل الانتاج، يعني أن الدولة هي التي تحدد الكميات المنتجة و طرق الانتاج و عملية التوزيع الناتج.
- 3 - التخطيط الاقتصادي

### 1.3.3 طبيعة المشكلة الاقتصادية عند الاشتراكيين:

يرى ماركس أن المشكلة الاقتصادية تنتج من خلال التناقض بين شكل الانتاج و علاقات التوزيع الفردية، فيرى ماركس أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الانتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون و ينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز السعر أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة و أرباب العمل . و تزول المشكلة

<sup>50</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي، و حسن لطيف كاظم الزبيدي مرجع سبق ذكره، ص 39.

الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الانتاج الجماعي و علاقات الانتاج الفردية عن طريق تحوّل نظام التوزيع إلى نظام جماعي، حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة.

### 2.3.3 علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

تهيمن الدولة على النشاط الاقتصادي و تلعب دورا رئيسيا في عمليات الانتاج و التوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الانتاج. ينظم النشاط الاقتصادي عن طريق وضع خطة شاملة وطنية تضعها الدولة يتم من خلالها حصر جميع الموارد البشرية و المادية و الطبيعية المتاحة في المجتمع، التي ستوزع على مختلف فروع الإنتاج على أساس ترتيب معين لحاجات الأفراد يخضع لأوليات محددة تقرها الدولة من خلال اختيار معين للمشاريع و الاستثمارات، و كأن الخطة تقوم بالدور الذي يؤديه نظام السعر في الاقتصاد الرأسمالي، فالخطة هي التي تحدد السلع و الخدمات الواجب إنتاجه، و كذلك الكميات التي تنتج من كل منها و طريقة الإنتاج. و أن أسعار السلع تحددها الدولة و ليس تفاعل قوى العرض و الطلب كما في النظام الرأسمالي، كما تحدد الخطة طريقة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع استنادا إلى مبدأ العمل هو المصدر الوحيد للدخل. و عليه لم يستطع أيضا النظام الاشتراكي من معالجة المشكلة الاقتصادية، لأنه من الصعب إرضاء جميع الأذواق و بالتالي قد لا يتحقق التوزيع الأمثل للموارد الذي يكفل أقصى إشباع ممكن للأفراد. كما يقوم هذا النظام بسلب الأفراد حريتهم و يعمل على كبت المبادرات الشخصية.

#### الانتقادات:

تتجلى أهم الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي في العناصر التالية:<sup>51</sup>

➔ حرمان الافراد من حقهم في اختيار السلع التي يرونها مناسبة لرغباتهم و فرض أنماط استهلاكية معينة، مما يعني في رأي البعض أن النظام الاشتراكي لم يستطع تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد.

<sup>51</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 66

👉 حرمان الافراد من حق الملكية الخاصة و إقامة الأنشطة بنافي مع الطبيعة البشرية.

👉 عدم قدرة المخططون أن ينسقوا و يوازنوا بين الاحتياجات و الإنتاج.

👉 تفضيل القيادات العليا للحزب بالمزايا الخاصة يتنافى مع مبدأ المساواة.

👉 تقييم الماركسية أسسها على انكار الرسائل السماوية و محاربة كافة المذاهب المرتبطة بالإيمان بالغيب، أدى الى اصطدام الدولة مع الأفراد الذين تمسكوا بأديانهم.

### 4.3) مواجهة المشكلة الاقتصادية في الاسلام:

يمثل النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة القواعد و الضوابط التي توجه سلوك الإنسان نحو استخدام الموارد

الاقتصادية المتاحة من اجل اشباع حاجاته من وجهة نظر الشرع الاسلامي. و بالتالي فالنظام الاقتصادي

الاسلامي هو جزء من العقيدة الإسلامية<sup>52</sup>. قبل التطرق إلى نظرة نظام الاقتصاد الإسلامي للمشكلة

الاقتصادية يجب الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين.

الملاحظة الأولى: إن مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي هي مسيرة واحدة مترابطة الحلقات بدأت من

طرف مفكري اليونان و الرومان مروراً بالنظام الاقتصادي العبودي و الإقطاعي إلى غاية مفكري المدرسة الكلاسيكية. أما مدرسة الاقتصاد الإسلامي و تطبيقاتها لدى المسلمين في العصر الوسيط و هي حلقة من

الحلقات ما زالت مفقودة ( خاصة ازدهار العالم الإسلامي في العصور الوسطى) و هذه الحلقة هي التي تصل ما بين التاريخ القديم و التاريخ الحديث، و يؤخذ على الاقتصاد الغربي إغفال ذكر النظام الاقتصادي

في الإسلام أو تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين ، باستثناء الإشارة العابرة لـ "جوزيف شوم بيتر" في

كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي" عام 1959 إلى فكر ابن خلدون، مما ترك أثراً سلبياً بالغاً في ترابط

حلقات مسيرة الفكر الاقتصادي<sup>53</sup>.

الملاحظة الثانية: أن المنهج الاقتصادي الإسلامي ليس علم اقتصاد قائماً بذاته ، و إنما هو جزء من

المذهب الإسلامي العام في تنظيم جميع فروع الحياة بنظرة تنظيمية شاملة، ومن ثمّ فهو ليس مجرداً من

<sup>52</sup> عبد الله الطاهر، بشير الزغيبي و عبد الله يوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 87.

<sup>53</sup> محيي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 67.

الأسس العقائدية و الأخلاقية كالاقتصاد الرأسمالي و الاشتراكي، فالمعاملات الاقتصادية ينفرد الإسلام بإحاطتها بسياج من الأخلاق و القيم. فلا يتفق مع الرأسمالية أن المشكلة هي مشكلة الندرة و شح الطبيعة والموارد الطبيعية، لأنها تستند إلي نظرة سطحية تكذبها التجارب عبر التاريخ ولاسيما تجارب العصر الحديث و ما استخراج من البترول والغاز والطاقات الجديدة والمتجددة إلا دليل قاطع على قصور نظرية الندرة، وتأسيسا على ذلك يرفض الاقتصاد الإسلامي نظرية الندرة التي يؤسس النظام الرأسمالي كل منطلقاته النظرية والتطبيقية عليها. كما لا يرى أيضا المشكلة هي تناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، لأن المنهج الاسلامي يعطي للفرد الحرية الاقتصادية التي لا تتعارض مع المصلحة الجماعية. و إنما المشكلة قبل كل شيء هي مشكلة الإنسان نفسه، لا الطبيعة ولا أشكال الإنتاج. وقد قرر الإسلام ذلك في آيات قرآنية كثيرة من بينها: بعد بسم الله الرحمن الرحيم { الله الذي خلق السموات والأرض، وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الأنهار (32) وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار (33) وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار. } صدق الله العظيم. فهذه الآية الكريمة تقرر بوضوح أن الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه ومنافعه ووفر له الموارد الكافية لإمداده بحاجاته ورغباته المادية والروحية، ولكن الإنسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له بظلمه وكفرانه حيث ظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية. ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع، ويتجسد كفرانه بالنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة و موقفه السلبي منها، وسوء تسيير الثروة وتبذيرها، فحين ينقطع الظلم عن العلاقات الاجتماعية للتوزيع وتجنّد طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها تزول المشكلة الاقتصادية<sup>54</sup>.

<sup>54</sup> محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، العراق، 1979، ص348